

استكمالاً لما بدأناه في مؤتمر التنمية الاقتصادية الأول وتنفيذاً لتوصياته، يسرني أن أقدم إلى قطاع الحكم المحلي وكافة الأطراف الفاعلة، ورقة السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية، لتكون مرجعاً أساسياً لرؤيتنا وتوجهاتنا في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

إن ورقة السياسات هذه تهدف إلى توحيد المفاهيم وتجسيد الرؤى التي أطلقها المؤتمر الوطني للتنمية الاقتصادية المحلية والذي عقد في الخامس عشر من آذار الماضي 2017، حيث شكل انطلاقة حقيقية لسياستنا الهادفة إلى تطوير دور الهيئات المحلية ومهامها ونقلها إلى القيام بأدوار تنموية ضمن مفاهيم حديثة ومتطورة لقطاع الحكم المحلي.

يعتبر إطلاق هذه السياسة تأكيداً من الوزارة في الاستمرار بتوجهها الاستراتيجي في بناء قطاع حكم محلي لامركزي تجسيدا لرؤية الحكومة المقرة في أجندة السياسات الوطنية، حيث تعمل على تدعيم اللامركزية في قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة القطاع بما يمكننا من توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وتدعيم إيراداتها المحلية ولتكون قادرة على تطوير أداءها وتقديم خدماتها إلى المواطنين بطريقة شفافة ونزيهة وعادلة.

إننا في وزارة الحكم المحلي وعلى الرغم من العوائق الكبيرة والتي يضعها الاحتلال امامنا وامام الهيئات المحلية والهادفة إلى إيقاننا في دائرة الاحتياجات الطارئة وشّل قدرتنا على التطوير والابداع، فإننا نؤكد للجميع اننا مستمرون ومصممون على العمل والتخطيط للمستقبل بفكر محلي مستنير ومبدع، حيث أننا رغم كافة الظروف استطعنا بناء هذا القطاع وبناء هيئاتنا المحلية ضمن معايير مهنية وعالمية بحيث نعتبر من الأنظمة الأفضل في الاقليم ونتفوق على الكثير من دول العالم في نظامنا المحلي. ولم يأتي ذلك الا بالعمل المستمر وتوفير إرادة التغيير والتصميم على خدمة شعبنا وكذلك حسن إدارتنا للموارد المتاحة والشحيحة بما يخدم أساساً تعزيز صمود شعبنا في أرضه ووطنه.

وأخيراً أود أن أقدم شكري واعتزازي إلى طاقم العمل في الوزارة والذين عملوا على تطوير هذه السياسة بالشراكة الكاملة مع كافة الأطراف ذات العلاقة سواء الهيئات المحلية أو القطاع الخاص أو الخبراء، تجسيدا لسياستنا في تعزيز المشاركة في وضع السياسات مع الجميع . وكذلك أود أن أتقدم بالشكر إلى شركائنا الدوليين وبالذات اتحاد البلديات الهولندية للتعاون الدولي على دعمهم لهذه الجهود والتي أثمرت هذه الوثيقة الهامة.

د. حسين الأعرج
وزير الحكم المحلي

المحتويات

2	تقديم
3	المحتويات
4	تعريفات
6	التنمية الاقتصادية المحلية
7	السياق والمرجعيات
9	النطاق والغايات
10	تحديات التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين
11	القواعد التي استندت إليها سياسات التنمية الاقتصادية المحلية
12	سياسات التنمية الاقتصادية المحلية
17	متطلبات البدء بتنفيذ ورقة السياسات

تعريفات

الوزارة: وزارة الحكم المحلي.

الهيئات المحلية: البلديات والمجالس المحلية والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة.

الصندوق: صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

الاتحاد: الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.

VNG: اتحاد البلديات الهولندي.

القطاع العام: الوزارات والمؤسسات الحكومية.

القطاع الخاص: المؤسسات والشركات العامة والخاصة والاستثمارات والمشاريع الهادفة للربح.

التنمية الاقتصادية المحلية: العملية الاستراتيجية التي تقودها بشكل مشترك كافة الجهات ذات العلاقة الفاعلة على المستوى المحلي (البلديات أو المجالس القروية أو مجالس الخدمات المشتركة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) في مناطق محددة بهدف تحسين الاقتصاد (النمو الاقتصادي) وتوفير سبل الحياة النوعية لسكان تلك المناطق من خلال الاستثمار في الموارد المحلية.

الاقتصاد المحلي: النشاط الذي يشمل إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات في فلسطين.

النمو الاقتصادي: التغيير الإيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات والذي يؤدي الى زيادة دخل دولة فلسطين ويقاس باستخدام النسبة المئوية لنمو الإنتاج المحلي الإجمالي.

الميزة النسبية: مستوى العائد الاقتصادي الذي تستطيع أن تحققه فلسطين أو منطقة معينة في فلسطين في إنتاج السلع والخدمات مقارنة مع دول \ مناطق أخرى.

قطاعات الأعمال \ القطاعات الاقتصادية: تقسيم الشركات والمنشآت الاقتصادية ومنشآت الأعمال والمشاريع الربحية ضمن فئات يجمعها نوع المنتج \ الخدمة أو طبيعة العمل أو صفة السوق المستهدف أو غيرها من عوامل التصنيف.

الجدوى الاقتصادية: عملية تحليل إمكانية نجاح مشروع اقتصادي مُقترح وحجم الاستثمارات اللازمة لتطبيقه.

التمويل: التمويل العام والخاص والمعونات الإنمائية والتحويلات المالية للمغتربين الفلسطينيين.

متديات التنمية الاقتصادية: المجالس الاقتصادية المحلية الدائمة، واللقاءات الدورية وغير الدورية على المستوى الوطني أو على مستوى كل منطقة، أو غيرها من أشكال التجمعات واللقاءات والتي تهدف الى نقاش وترويج برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية.

التنمية الاقتصادية المحلية

إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية يعني العمل على تعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام لمنطقة محلية (مدينة أو قرية أو تجمع سكاني) بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. تتطلب عملية التنمية الاقتصادية المحلية وضع الأولويات للاقتصاد المحلي بما يحقق الاستفادة الأمثل من موارد المنطقة، وكذلك التكيف مع البيئة المتغيرة بحيث يتم استقطاب مجموعة من المساهمات الخارجية بفاعلية من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.

تُعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية متعددة الأطراف والقطاعات والطبقات حيث يجب أخذ علاقتها بخطة وأهداف التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني بعين الاعتبار. وبالنظر إلى طبيعتها متعددة الأبعاد، من المهم أن يجري تنفيذها من خلال إطار وطني متكامل يقوم بدور أساسي في تنسيق وتجميع الإجراءات المتنوعة الجارية على كل من الصعيدين الوطني والمحلي والتي يقوم بها عدد متنوع من أطراف القطاع العام والخاص وغير الحكومي والمجتمع المدني والدولي.

يتميز كل مجتمع بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية والتي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وتحدد هذه الظروف الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات. هذا ويعتمد تصميم وتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع. ولبناء اقتصاد محلي قوي، فإن التجارب الجيدة في هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهداً تعاونياً لتفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في المنطقة.

ساهمت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود في إضعاف عناصر التنمية الاقتصادية المحلية بشكل مباشر وغير مباشر، وكذلك أثرت هذه الإجراءات سلباً على مستوى تطور المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة بعملية التنمية. ويظهر أثر ذلك في ضعف نمو القطاعات الإنتاجية مقارنة بالقطاعات العقارية والخدماتية وكذلك في ارتفاع مستويات البطالة، خصوصاً خلال الفترات التي تعقب العمليات العسكرية والأمنية ضد المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السياق والمرجعيات

ترتكز ورقة سياسات دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الهيئات المحلية إلى الجهود الحثيثة التي بُذلت على مدار العامين الماضيين في تحديد الوسائل التي تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية في فلسطين. حيث أن تبني الوزارة لسياسات التنمية الاقتصادية المحلية هو جزء من سياستها العامة في التوسع باللامركزية في قطاع الحكم المحلي، وتأتي هذه الورقة بعد أن قطعت الوزارة شوطاً كبيراً في اللامركزية الإدارية والمالية.

تتطلب اللامركزية في قطاع الحكم المحلي وضع الأسس الصحيحة لذلك وتمكين الوضع المالي والاداري للهيئات المحلية لكي تكون قادرة على تقديم الخدمات وتطوير دورها التنموي بشكل عام. إن رؤية الوزارة هي أن تكون الهيئات المحلية قائدة التنمية المحلية في نطاقها الجغرافي وكذلك في المناطق المجاورة بالتعاون مع الهيئات المحلية المتجاورة.

بناءً على ما سبق، أدرجت وزارة الحكم المحلي ضمن اولوياتها الرئيسية وضمن استراتيجياتها تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية، وتم وضع هذا المفهوم ضمن أعمال الهيئات المحلية على اعتبار ان هذه الهيئات هي من يقود عملية التنمية الاقتصادية المحلية. ويأتي ذلك بعد أن عملت الوزارة سابقاً على وضع سياسات عامة لتشجيع العمل المشترك بين القطاع الخاص والهيئات المحلية، وبدأت في تنفيذ عدد من البرامج الهادفة الى تطوير قدرات الهيئات المحلية في هذا السياق، حيث تأتي هذه الورقة تتويجا رسمياً لكل ما ذكر. بشكل أكثر تحديداً، تستند الورقة إلى المرجعيات التالية:

أولاً: أجندة السياسات الوطنية لدولة فلسطين 2017-2022 "المواطن أولاً"، حيث ترتبط ثلاث من السياسات ضمن المحور الثاني "الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة" بمبدأ التنمية الاقتصادية المحلية وهي: تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، وكفاءة وفعالية إدارة المال العام. تتضح علاقة التنمية الاقتصادية المحلية بأجندة السياسات الوطنية بشكل أكبر في المحور الثالث للأجندة "التنمية المستدامة"، حيث تتعدد السياسات الوطنية ذات الصلة مثل بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، وتعزيز الصناعة الفلسطينية، وغيرها.

ثانياً: استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، وذلك من خلال الأهداف الاستراتيجية المختلفة الواردة في الخطة وخصوصاً الهدف الرابع والمتعلق بقيام الهيئات المحلية بلعب دور فاعل ومساند في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أدرج تحت هذا الهدف ست سياسات مركزية.

ثالثاً: الإطار الوطني المتكامل للتنمية الاقتصادية المحلية، والذي قدم النطاق الموضوعي والهيكلية التشغيلية للإطار الوطني المتكامل للتنمية الاقتصادية المحلية، والمكون الوطني للإطار المتكامل، والمكون دون الوطني/المحلي للإطار الوطني المتكامل، والقيمة الحاسمة للإطار الوطني المتكامل.

رابعاً: الشروط المرجعية للفريق الوطني للتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك من خلال تعيين سبع مهام للفريق الوطني خلال المرحلة الحالية.

خامساً: البرنامج الوطني لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين، والذي حدد مجموعة من المكونات على الصعيدين الوطني والمحلي.

سادساً: الخطة التنفيذية للوزارة 2017-2022، حيث حددت التدخلات ودوائر الوزارة التي تقود تلك التدخلات وتساندها وذلك في ضوء سياسات الهدف الرابع في استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022 والمتعلق بتمكين البلديات لأن تلعب دوراً فاعلاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

سابعاً: خطة العمل الوطنية أيار - كانون الأول 2017، وهي في ضوء استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022 والأولويات الوطنية لقطاع التنمية الاقتصادية المحلية.

النطاق والغايات

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية في منطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

يُعتبر القطاع الخاص فضلاً عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية، إلا أن القطاع الخاص يحتاج إلى توافر بيئة أعمال إيجابية داعمة. وتضطلع الهيئات المحلية بدور أساسي في توفير بيئة جيدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادي وتحقيق النجاح وهذا النجاح يتعاضم باستكمال تطبيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية للهيئات المحلية وتوضيح العلاقة ما بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية أذنين بعين الاعتبار التفاوت في حجم هذه الهيئات.

كما هو الحال في الوثائق الأخرى الشبيهة، تهدف هذه الورقة الى تحديد أبرز السياسات اللازمة للعمل في مجال التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين سواء ارتبطت تلك السياسات بوزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية أو اللاعين الآخريين مثل القطاع الخاص والمانحين والهيئات الحكومية الأخرى وغيرها. كذلك تحاول هذه الورقة تحديد الآليات التي يمكن من خلالها المساهمة في تطبيق السياسات.

نظراً لكون ورقة السياسات تأتي بعد العديد من التطورات التي شهدتها فلسطين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، والتي تم توثيق أغلبها في السياسات والأطر والخطط والبرامج التي ذكرت سابقاً، فقد تم أخذ هذه الوثائق بعين الاعتبار عند وضع هذه السياسات والآليات. بالرغم من ذلك، فإنه يجب مراعاة أن هذه العملية مستمرة، وأن بعض الوثائق المشار إليها خاضعة للتقييم والتحديث. لذلك فإنه من المتوقع أن تحدث تغييرات على مستوى الأولويات والأهداف والتدخلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المحلية.

تحديات التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين

بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، هنالك مجموعة من التحديات الأخرى التي تُعيق التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين وهي كما يلي:

- المحددات المرتبطة بإعداد الرؤية الوطنية واستراتيجيات النمو الاقتصادي.
- غياب الإطار القانوني للتنمية الاقتصادية المحلية وافتقار القوانين والإجراءات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية للتحفيز الكافي.
- ضعف الترابط بين الاقتصاديات المحلية والقطاعية وتحركات الحكومة المركزية.
- ضعف التنسيق ما بين الأطراف أصحاب العلاقة في مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية وبرامجها.
- تأخر ترتيب التنمية الاقتصادية المحلية في سلم أولويات الكثير من الهيئات المحلية.
- ارتفاع نسب البطالة والفقر وافتقار الهيئات المحلية للخطط الاقتصادية التي تتعامل معها.
- ضعف البنية التحتية والخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية في العديد من المناطق.
- ضعف المشاركة المجتمعية الفعّالة في بناء ومتابعة الخطط الاستراتيجية.
- ضعف الأداء المالي للهيئات المحلية ومحدودية مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية.
- قلة الخبرات في مجال التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى الوزارة والهيئات المحلية.
- ضعف الأداء الاقتصادي للأغلب قطاعات الأعمال في فلسطين.
- غياب المعلومات وقواعد البيانات القطاعية وتلك المتعلقة بالأسواق المحلية والتصديرية.

القواعد التي استندت اليها سياسات التنمية الاقتصادية المحلية

استندت سياسات التنمية الاقتصادية المحلية إلى القواعد التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام.
- الدور الحاسم للحكومة في رسم مستقبل الاقتصاد.
- شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية.
- الدور المركزي للهيئات المحلية في التخطيط والتنفيذ المتابعة.
- مواجهة الأثر الاقتصادي السلبي للاحتلال وسياساته في العزل والتقسيم.
- الموقع المركزي للمواطن في المراحل المختلفة.
- تناغم الرؤى والأهداف والبرامج على المستوى الوطني والمحلي.
- الاستناد إلى الميزة النسبية لكل منطقة والسمات التنافسية للقطاعات الاقتصادية.
- الجدوى الاقتصادية للمبادرات وديمومتها.
- إتباع إجراءات الحوكمة والتحسين المستمر.
- الاستفادة من خبرات المؤسسات والأفراد في كل منطقة.
- صيانة حقوق مختلف الأطراف الفاعلة.

سياسات التنمية الاقتصادية المحلية

السياسة رقم (1): دمج التنمية الاقتصادية المحلية في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية على الصعيدين الوطني والمحلي.

الهدف: خطط حكومية وعبر قطاعية وقطاعية ومحلية مركزها التنمية الاقتصادية المحلية.

الفئات المستهدفة:

- وزارة الحكم المحلي.
- وزارة الاقتصاد الوطني.
- الهيئات المحلية.
- مؤسسات البحث والتطوير الاقتصادي.
- القطاع الخاص.

آليات العمل:

- دعم عملية صياغة رؤية واستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية.
- دراسة وتحليل الاقتصاد المحلي وقطاعاته بشكل مستمر.
- مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية مع متطلبات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- تحسين انعكاس التنمية الاقتصادية المحلية في التخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات المحلية.
- تصميم برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية المُجدية والمُستدامة.

السياسة رقم (2): تطوير القوانين والتعليمات والأنظمة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية.

الهدف: بيئة قانونية محفزة وداعمة للاستثمار.

الفئة المستهدفة:

- مجلس الوزراء.
- وزارة الحكم المحلي.
- وزارة الاقتصاد الوطني.
- الهيئات المحلية.
- القطاع الخاص.

آليات العمل:

- تطوير قانون الهيئات المحلية.
- وضع وإقرار اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية.
- تحسين البيئة الوطنية المواتية للاستثمار.
- توضيح وترويج مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ترتيب العلاقات المؤسسية بين الأطراف أصحاب العلاقة.

السياسة رقم (3): إرساء القاعدة المؤسسية وبناء القدرات اللازمة للأطراف أصحاب العلاقة في التنمية الاقتصادية المحلية.

الهدف: مؤسسات قادرة على تنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية المحلية.

الفئات المستهدفة:

- وزارة الحكم المحلي.
- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.
- الهيئات المحلية.
- الجهات المانحة والداعمة.
- القطاع الخاص.

آليات العمل:

- مأسسة وظائف التنمية الاقتصادية الوطنية في الوزارة والصندوق.
- مأسسة وظائف التنمية الاقتصادية المحلية في المحافظات والهيئات المحلية.
- توفير القدرات البشرية والفنية اللازمة لتأدية وظائف التنمية الاقتصادية المحلية.
- إعداد واعتماد الترتيبات والنظم والإجراءات المؤسسية.
- إقامة منتديات التنمية الاقتصادية وتفعيلها.

السياسة رقم (4): تنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية المحلية بكفاءة وفعالية.

الهدف: أهداف مُتحققة لاستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية المحلية.

الفئات المستهدفة:

- وزارة الحكم المحلي.
- الهيئات المحلية.
- الجهات المانحة والداعمة.
- برامج ومؤسسات دعم وتطوير القطاع الخاص.

آليات العمل:

- توفير بنية تحتية فعّالة وموثوقة توفر خدمات مُحفزة لتسهيل عمل القطاع الخاص.
- وضع المعايير والإجراءات والحوافز والضوابط الملائمة لضمان الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية.
- أخذ الخدمات والبرامج المساندة لعملية التنمية الاقتصادية بعين الاعتبار.
- تنسيق تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وخطط عملها.
- بناء إجراءات واضحة لمتابعة وتقييم مدى تحقق مؤشرات أداء استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية المحلية.

السياسة رقم (5): تمويل خطط وبرامج مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية.

الهدف: مصادر التمويل المتعددة مستخدمة بكفاءة في تنفيذ مكونات التنمية الاقتصادية المحلية.

الفئات المستهدفة:

- وزارة الحكم المحلي.
- وزارة المالية.
- الجهات المانحة والداعمة.
- المستثمرين المحليين والخارجيين.
- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

آليات العمل:

- تحديد مصادر التمويل المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية المحلية ومشاريعها.
- ترويج ميزات المناطق المحلية لدى المستثمرين.
- تأمين الموارد التأسيسية والتشغيلية لتمكين الوزارة والصندوق والهيئات المحلية من أداء وظائف التنمية الاقتصادية المحلية.
- تنسيق تدخلات الهيئات الوطنية والمحلية التي تدعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- تحسين الوضع الائتماني للهيئات المحلية لدى المقرضين والممولين.

متطلبات البدء بتنفيذ ورقة السياسات

فيما يلي بعض متطلبات البدء بتنفيذ ورقة سياسات التنمية الاقتصادية المحلية على أرض الواقع:

○ قانونية ومرجعية

- التحقق من توافق ورقة السياسات مع مخرجات الجهود المختلفة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية بما فيها الوثائق المرجعية المُشار إليها في هذه الورقة.
- اعتماد ورقة السياسات من قبل مجلس التخطيط في وزارة الحكم المحلي بعد مصادقتها من الدائرة القانونية.
- مسؤولية وحدة السياسات والاستراتيجيات في الوزارة عن الإشراف والمتابعة لتنفيذ ما ورد في هذه الورقة من سياسات وآليات.
- مسؤولية الإدارة العامة للتنمية المحلية والإستثمار في الوزارة عن متابعة عمل الهيئات المحلية فيما ورد في هذه الورقة من سياسات وآليات وعن متابعة التفاهات مع المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.
- مسؤولية وحدات التنمية المحلية في الهيئات المحلية عن إدارة وترتيب الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي من الناحية الفنية.

○ تخطيطية

- تحديث المسوحات الاقتصادية والتقييمات القطاعية اللازمة لتحديد واقع الاقتصاد المحلي.
- فهم خارطة الأسواق المحلية والتصديرية للسلع والخدمات المنتجة من قبل المناطق المختلفة بما يشمل أحجام هذه الأسواق
- تحديد الخطط الحالية المرتبطة بالاقتصاد الكلي أو بالاقتصاديات المحلية.
- فتح نقاش مع وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والجهات البحثية حول منهجية إعداد الرؤية والاستراتيجية والخطط الاقتصادية.
- تحديد مدى الحاجة الى تعديل منهجية ووسائل التخطيط التنموي الاستراتيجي في الهيئات المحلية بما يضمن انعكاس التنمية الاقتصادية المحلية في عملية التخطيط وكذلك في الخطط الصادرة عن هذه الهيئات.

- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والفرعية التي تحكم مدى التقدم في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وتحديد خط الأساس الحالي لهذه المؤشرات، وكذلك مصادر هذه المؤشرات وآليات الحصول عليها دورياً.

○ إجرائية:

- فهم الجهود الحالية والماضية وتلك المخطط لها في المستقبل المنظور في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، والمباشرة في نقاش كيفية تنسيق هذه الجهود والتكامل فيما بينها.
- تطوير معايير وأدلة كفيلة بمساعدة الهيئات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- تطوير ثقافة الحوافز والإعفاءات الضريبية لتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- نشر وتعميم ورقة السياسات على الأطراف أصحاب العلاقة ووضعها في سياق الجهود السابقة واللاحقة.
- تحديث ورقة السياسات واعتمادها وتعميمها من جديد بشكل دوري أو في حال إقتضت الضرورة ذلك.
- تفعيل وحدات التنمية المحلية في الهيئات المحلية وتشجيع ودعم تأسيس وتفعيل منظمات التنمية الاقتصادية المحلية.

○ عامة:

- إشاعة ثقافة التنمية المحلية على مستوى الهيئات المحلية والقطاع الخاص والجمهور.
- إيجاد القناعة بأن الهيئات المحلية هي مُيسر للاستثمار وليس بالضرورة مستثمر.
- تحديد المساقات التعليمية والتدريبية التي من شأنها المساهمة في بناء القدرات الفنية للعاملين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية على المستويات المختلفة.
- فتح حوار مع البنوك الفلسطينية والصناديق الاستثمارية في فلسطين حول آليات تمويلها للمشاريع الاقتصادية والاستثمار بها.
- إبقاء الباب مفتوحاً للمستثمرين من خارج فلسطين، وخصوصاً من أبناء فلسطين المغتربين، للاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وتسهيل هذه العلاقة وتيسيرها.

